

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

المباحث اللغوية والنحوية في كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدّماميني

رسالة قدّمتها

هدى مال الله أحمد

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى ،
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في
اللغة العربية تخصص (اللغة والنحو)

إشراف

أ.م.د. قسمة مدحت حسين

٢٠١٤ م

١٤٣٦ هـ

المبحث الأول

منهج الدماميني اللغوي والنحوي

أولاً : منهجية كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .

من خلال هذه الدراسة توصلتُ إلى عدّة تقسيمات لهذا الكتاب وهي على النحو الآتي :

١ . مقدمة الكتاب^(١) :

بدأ الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ) كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) بمقدمة بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله وآله وصحبه ، مبيناً أهمية كتاب تسهيل الفوائد بإشادته إلى كتاب التسهيل وبمؤلفه ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، فذكر في مقدمة كتابه تعليق الفرائد : ((وبعد: فلا يخفى أن الكتاب المسمى : ب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) تأليف الإمام العالم العلامة مالك أئمة الفضائل وابن مالكة السالك من طريق العربية في أفسح مسالكها ، ملك النحاة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك رضوان الله عليه - كتاب جمع كثرة ، وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكانت كل كلمة منه درة ، لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه [...] واعتنى بالإيجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح ، وحشا أصداف المسامع درراً لا عهد لها بمثلها...))^(٢) ، ولما يحمل هذا الكتاب في طياته من أهمية عرض على الدماميني أن يضع له شرحاً يفتح أبوابه ويذلل صعابه ويجلو عرائسه للأفهام ، فاعتذر عن ذلك لأسباب وبعد طول تردد وافق على ذلك العرض ووضع شرحاً وسماه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد مبيناً سبب وضع الشرح^(٣) .

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١ / ١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٩ - ٢٤ .

٢ . ترتيب الموضوعات

سار الدّماميني على هدي شيخه ابن مالك في عرضه للمادة ، إذ رتبها بحسب الأبواب ، ويبدو من خلال الموضوعات أنه متأثرٌ بترتيب ابن مالك في موضوعاته لذلك لم تجد الباحثة اختلافاً بين ابن مالك وبين الدّماميني في ترتيب الأبواب ، إذ يبدو أنّ المنهج الذي اتبعه الدّماميني في شرح كتاب التسهيل هو نفس المنهج الذي اتبعه ابن مالك في ترتيب شرحه للتسهيل .

ثانياً : اثاره الأسئلة والإجابة عنها .

أسلوب اثاره الأسئلة والإجابة عنها من الأساليب المهمة في عرض جوانب الأحكام النحوية واللغوية ، ويتضح ذلك من خلال استعمال هذا الأسلوب عند علمائنا القدامى واعتنائهم به^(١) ، وهي من الأساليب التي تجذب انتباه المتلقي أو القارئ للموضوع .

وقد استعمل الدّماميني هذا الأسلوب في شرحه لكتاب التسهيل لابن مالك مستعملاً ألفاظاً لبيان ذلك منها : (فإن قلت ... قلت : ، فإن قيل : ... فالجواب : ... ، فقال : ... قلت : ...) ومن مواضع عرضه لهذا الأسلوب ما يأتي :

١ . استعمل ذلك في بيان أصل المرفوعات المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما أصل ، قال : ((... قلت : بل يظهر [له] فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال ، كما إذا وجدنا محلاً دار الأمر فيه بين أن يكون المحذوف فيه فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وأن يكون المحذوف خبراً ، والباقي مبتدأ ، كما إذا قيل : من قائم ؟ .

(١) ينظر : على سبيل المثال : المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني : ١ / ٣٩٧ – ٣٩٩ ، و مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جني : ٤٨٩ . شرح اللمع ، للواسطي : ١٨١ .

فبقول : في جوابه - زيد ، فإنه يحتمل كون زيد فاعلاً والتقدير قام زيد ،
ويحتمل كونه مبتدأ ، والتقدير : زيد قام . فإن قلنا : الفاعل أصل ترجح
الأول [...] وإن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني .

فإن قلت : إنما الترجح هنا بمطابقة السؤال ، فإنها جملة اسمية . قلت : هي
اسمية في الصورة ، وفعلية في الحقيقة ، وبيان ذلك أن قولك : من قام ؟

أصله : قام زيد أم خالد ، إلى غير ذلك ، لا أزيد قام أم عمرو أم خالد ،
وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى ؛ لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ...))^(١) .

٢ . قال في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين : ((فإن
قيل : هل أجاز إلغائه ، كما في قولك : متى ظننت زيد قائم ؟ إذا قدرت
(متى) ظرفاً لـ (قائم) أو لـ (ظننت) .

فالجواب : إنَّ (ظننت) في المثال المذكور قد تأخرت عن معمول معمولها
أو عن معمولها فضعفت ، وأما هنا فإنما تأخرت عن معمول عامل أجنبي ،
وهو الاستقرار .

— فإن قيل : بل هو معمول للظن ، إذ هو خبره .

— فالجواب : إنَّ المعتبر هنا العمل الذي هو من جهة أحرف الفعل ومعنى
الحديث لا ذلك العمل ، فإنه باب آخر ، ألا ترى أن خبر المصدر يتقدم
عليه ، نحو : حسن قيامك ، مع قولنا : إن المبتدأ عامل في الخبر ، ومع
قولنا : إن معمول المصدر لا يتقدم على المصدر ؟))^(٢) .

(١) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : ٨ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ١٦٧ .

ثالثاً : تأجيله القول في بعض المسائل

كان الدماميني يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى أبوابها . إذ كان يذكر كل مسأله في بابها حفاظاً منه على ترتيب ابن مالك للأبواب والموضوعات أي أنه التزم النسق الذي سار عليه ابن مالك ووافقه في شرح أغلب الموضوعات والأبواب ولم يقدم على شرح موضوع أو مسألة في بابها تجنباً للاضطراب ، والتكرار ، والاستطراد ، واستخدم السين ؛ لأن (السين) يفيد الاستقبال القريب .

ومن الأمثلة ذلك ما يأتي :

— قوله في باب (الكلمة والكلام) : ((ومذهب البصريين أن نحو : تقوم الهندات بالتاء الفوقية - كمفردة وسيأتي الكلام على ذلك [في باب الفاعل إن شاء الله تعالى]))^(١) .

— قال في (باب إعراب الصحيح الآخر) : ((كما تقول : الذي أتاني فله درهم ، على أنه لو جعلت (ما) موصولة وبقي الماضي على معنى الماضي أمكن دخول الفاء أيضاً كما ستعرفه في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى))^(٢) .

رابعاً : الإيجاز والاختصار

اتبع الدماميني في شرحه لكتاب التسهيل الإيجاز والاختصار ، وذلك بعدم تكرار الحكم إن سبق ذكره ، ويكتفي بالإشارة إليه ، وقد نبّه على ذلك في مواضع مستخدماً عبارات واضحة في ذلك منها :

— في باب المضمرة (الضمائر المنفصلة) ، إذ قال : ((كالاسمية لفظاً وتصرفاً فنقول : أنت بفتح التاء للمذكر ، وأنت بكسرها للمؤنث [...]

(١) المصدر نفسه : ٣٤١ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٨ / ١ .

فالضمير هو أن فقط ، والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين ، وعليه اقتصر المصنف في المتن ، وفيه خلاف لا نطيل بذكره ، ...))^(١) .

— في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، شرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بمعرفة ، إذ قال : ((... وقد سبقت هذه المسألة في باب(كان)، ولم يكن بالمصنف داع إلى تكريرها))^(٢) .

— وفي باب النائب الفاعل قال : ((قال المصنف : لو رووه في كلام العرب الفصحاء ، وتقدم الكلام على ذلك في أول الفصل الرابع من باب المضمرة))^(٣) .

خامساً : الاستدلال بالأراء الفقهية وردّه على الفقهاء

من الأمور المنهجية التي اتبعتها الدماميني الاستدلال بالأراء الفقهية وردّه على الفقهاء في بعض الموضوعات النحوية واللغوية ، على سبيل المثال في باب الموصول عند كلامه على (مَنْ) ، واستخدامها للعاقل وغير العاقل^(٤) ، إذ يقول : ((مثل : ﴿.. مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ...﴾^(٥) ، اقتربنا ب (كَلَّ دَابَّةٌ) ، وهو شامل للنوعين لا كلمة من(خلفاً لقطرب) ، فإنه جوز اطلاق (مَنْ) على غير العاقل بلا شرط استدلالاً بقوله تعالى : ﴿... وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾^(٦) ، وكأنه حملها على البهائم ، ولا دليل

(١) المصدر نفسه : ٧١ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٧٤ / ٤ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢٥١ / ٢ .

(٥) ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ، سورة النور : ٤٥ .

(٦) ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ ، سورة الحجر : ٢٠ .

فيه ، لجواز أن تحمل على الرقيق والبهائم ، لأن الجميع خلق للمنافع ، ولكن الأول أظهر))^(١).

وفي باب اشتغال العامل يوضح صفة من صفات (الاسم)^(٢)، إذ قال : ((مفتقراً لما بعده)) صفة ثانية كما تقدم ، نحو : زيد ضربته ، وزيد مررت به ، واحترز بذلك من نحو: في الدار زيد فأكرمه، فإن (زيداً) في هذا التركيب غير مفتقر لما بعده من قولك : (فأكرمه) ، ولهذا قال سيبويه^(٣) : في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٤)، إنه ليس من هذا الباب لأن التقدير عنده : وفيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فلا يكون - حينئذ - السابق مفتقراً لما بعده))^(٥).

سادساً : الأحكام العروضية وتصحيح الوزن.

قد يعرض الدماميني في بعض الأحيان لأحكام عروضية ويصحح الوزن أثناء توضيح قاعدة نحوية أو لغوية ، وهذه الأحكام والتصحيحات تخص البيت الشعري المستشهد به ، ومن ذلك استشهاده في باب (إعراب المثني والجموع) ببيت لجرير^(٦) :

(بحر وافر)

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُبَيْدٍ ، وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ^(٧)

(١) تعليق الفرائد : ٢ / ٢٥١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٧٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٤٣ .

(٤) ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ، سورة المائدة : ٣٨ .

(٥) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٧٦ .

(٦) ديوان جرير : ٤٧٥ .

(٧) قاله لفضالة حين وعده بالقتل ، ينظر : ديوان جرير : ٤٧٥ .

بأنّ نون جمع المذكر السالم تكسر لأجل الضرورة وهي تحصل للشاعر بسبب النظم ؛ لأن الضرورة تبيح مراجعة الأصل^(١).

سابعاً : النكت والأحاجي النحوية واللغوية

من الأمور المنهجية التي اتبعها الدّماميني في شرح كتاب التسهيل لابن مالك توظيف وذكر بعض النكت والأحاجي ومما يبين ذلك ما يأتي:

— ذكر في باب (إعراب المثنى والجموع) أنّ يكون الجمع عليه بعد التنكير إذا كان علمًا ، أي أنه ليس المراد بقاءه علمًا وجمعًا وهو على ذلك الحال ، فيقال : أمر اشترط وجوده لحكم فإذا وجد الشرط لم يثبت ذلك الحكم إلا بعد إزالة ذلك الأمر الذي اشترط وجوده ، فصار وجوده شرطاً للإقدام على الحكم ، وعدمه شرطاً لثبوت ذلك الحكم^(٢) إذ قال : ((وقد عنّ لي أن أنظم ذلك لغزاً فقلت : ((بحر الطويل))

أيا علماء الهند لا زال فضلكم	مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألمّ بكم شخص غريب لتحسنوا	بإرشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدي ما تعسر فهمه	عليه لتهدوه إلى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده	لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلًا	منعتم ثبوت الحكم إلاّ بفقده ؟
وهذا لعمرى في الغرابة غاية	فهل من جواب تتعمون بسرده؟ ^(٣)

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٣٥ .

ومن كلامه على الأحجية اللطيفة والنكت الظريفة قال في باب (كيفية التنثية ومعني التصحيح)^(١): ((ومن أظرف ما يحكى هنا أن شخصاً ممن يدعي الفضل زعم أن حماماً يجمع على الحمامات قياساً ، فنوزع بأنَّ حماماً مذكر ليس فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه كذلك ، فقال سبحان الله كأن كل حماماً لا يكون إلا للرجال ، وإنما أردت حماماً النساء فسبحان الله واهب العقل .

ثامناً : العناية بالمعاني اللغوية وذكر آراء العلماء

إنَّ من الأمور المنهجية التي عَنِيَ بها الدِّماميني في شرحه لكتاب التسهيل هي العناية بتوضيح معاني بعض الألفاظ التي وردت في نصوص المصنف أو في الأبيات الشعرية التي يذكرها الدِّماميني كما أنَّه كان يذكر في بعض الأحيان آراء العلماء في تلك المعاني ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب : (إعراب المثني والمجموع) ، من ديوان حميد بن ثور الهلالي^(٢) .

(بحر الطويل)

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبُ

((الأحوذيان : صفة جناحيها يصفها بالخفة والسرعة))^(٣) .

وفي باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين)، قال الشاعر^(٤) :
(بحر الوافر)

شجاك أظن ربع الظاعينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

(١) تعليق الفرائد : ٣٠٦ / ١ .

(٢) ديوان حميد بن ثور الهلالي : ٥٥ .

(٣) تعليق الفرائد : ١٩٥ / ١ .

(٤) لم اعتر على اسم القائل لهذا ، البيت مذكور في شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧ / ٢ ، وغير

منسوب .

((...:الحنن ، والمعنى : أن سبب حزنك ربع الأعبة ربع الأعبة الطاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأفس الفائفة ، وهذا مثل المعنى عند من يرى شجاك فعلاً ومفعولاً أي أحنك ربع الطاعنين ، والإسناد مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب ، أي : أحنه الله عند رؤية الربع الخالي من الأعبة))^(١).

تاسعاً : توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها:

لجأ الدماميني إلى توضيح أصل واشتقاق بعض الكلمات التي وردت في كتاب التسهيل سواء أعند عرضه لمسألة لغوية أم نحوية كانت أم عند شرحه لها، ومن ذلك ما ذكر في باب (أفعال المقاربة) إذ قال: ((والمقاربة أي : مقاربة الفعل (هلهل وكاد) وهي أشهر أفعال المقاربة ، يقال : كاد يكيد كيداً و مكادة ، كهاب يهاب هيباً ومهابة...، (وكرب) بفتح الراء وكسرهما ، والفتح أفصح ، (وأوشك) وهو في الأصل بمعنى (أسرع)، ويستعمل كذلك فيقال : أوشك فلان في السير، إذا أسرع فيه))^(٢)، وفي باب (الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر قال^(٣): (بحر الطويل)

ألا لَيْتَ شِعْرِي هل أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بُوادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرَّ وَجَلِيلُ

الشعر : بمعنى الفطنة ، مصدر من قولك : ((شعرت ، أشعر كنصرت أنصر))^(٤).

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ١٦٤ - ١٦٥

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٢٨٢ .

(٣) البيت ينسب إلى الصحابي الجليل بلال الحبشي كما ورد في صحيح البخاري الحديث ٥٣٣٠ باب عيادة النساء الرجال

(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٦ - ٢٧ .

عاشراً : عرض أقوال النحاة واعتراضه عليهم وإجابته

قد يعرض الدماميني بعض أقوال النحاة التي تخص القاعدة النحوية لغرض عرض أكثر من رأي من أجل الوصول إلى الرأي المضبوط وتفعيد قاعدة معينة في مادة نحوية ، وبعد ذلك يعرض رأيه على سبيل المثال . قال في باب(الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) مستشهداً ببيت شعري للفرزدق من يمدح هشام بن عبدالمك (١):
(بحر الوافر)

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام (٥)

وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر [...] فزادها بين الصفة والموصوف، قال المصنف (٢): ((ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لا يمنع إلغاء ظن (إسنادها في نحو: زيد - ظننت - قائم)) ، [...] أراد أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و (كرام) لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم فجاء بـ (كانوا) ؛ لتأكيد ما فهم من الماضي قبل دخولها، والذاهبون إلى الأول ادعوا أن مجموع (كانوا) زائد كما ذكره المصنف .

وقال الفارسي:الضمير المتصل تأكيد للضمير المستتر في (لنا)،و(كان)لاعمل لها في الضمير.

أمّا ابن جني فقد قال بأنّ : الضمير المتصل إذ وقع موقع المنفصل ، وهو مبتدأ خبره (لنا) ، لكن إذا اتصلت به (كان) أعطيّ اللفظ حقه فاتصل به .

أمّا ابن عصفور فقد علل ذلك بأنّ الأصل:وجيران لنا هم كرام،ف(لنا) في موضع الصفة و(هم) فاعل بـ (لنا) ، ثم زيدت(كان) إلى جانب (هم) ،

(١) ديوان الفرزدق : ٥٩٧ .

(٥) في رواية الديوان :

فكيف إذا رأيت ديار قومي وجيران لنا ، كانوا ، كرام .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦١ / ١

فاتصل الضمير بـ (كان) [...] قلت : ولا أدري ما الذي دعا الكل إلى هذا التكلف ، مع إمكان أن تكون (كان) ناقصة ، والضمير المتصل بها اسمها ، و(لنا) خبرها مقدم عليها ، ولا غبار عليه^(١).

حادي عشر : مزج الشرح بالأصل

سار الدماميني في شرح كتاب التسهيل على الطريقة نفسها المتداولة والمعروفة بين علماء زمانه في عرض المادة ، أما شرح الأصل وهو المتن ، فإنه كان يمزج الأصل بالشرح أي أنه كان يمزج كلامه بكلام المصنف ، وللتفريق بينهما كان يضع المتن بين هلالين ، أو يميز الأصل بكتابته بمداد مغاير لمداد الشرح ، وهذا المنهج سار عليه بعض من علمائنا القدماء منهم السيرافي (ت : ٣٦٨ هـ) في شرح كتاب سيوييه والواسطي في شرح اللمع واختار الدماميني هذا المنهج في شرح المغني وشرح التسهيل^(٢).

ومن النصوص التي تؤيد المذكور ما يأتي :

❖ قال في باب (إعراب الصحيح الآخر) : (("وتنوب النون عن الضمة في" كل " فعل" مضارع ، وحذف المصنف هذا القيد ، للاستغناء عنه من جهة أن كلامه في المعربات ، ولا يعرب من الأفعال سواء "اتصل به ألف الاثنين" سواء كان ضميراً ، مثل : الزيدان يقومان ؛ أو علامة ، مثل : يقومان الزيدان " أو واو جمع " ، سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو : الزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون))^(٣).

❖ في باب (اسم الإشارة) : ((" وهو ما وضع لمسمى " جنس يشمل النكرة والمعرفة " وإشارة إليه " فصل أخرج ماعدا اسم الإشارة " وهو " أي اسم الإشارة " - في القرب مفرداً مذكراً - ذا " وهو " هو " مبتدأ وخبره

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٢) ينظر : الدماميني حياته وآثاره ومنهجه : ١٢٤ .

(٣) تعليق الفرائد : ١ / ١٦٠ .

" ذَا " ، وما بينهما من متعلقات شيء محذوف والتقدير : أعنيه في القرب] مفرداً [مذكراً ، والجملة معترضة ، وقد ظهر بذلك وجه إعرابه^(١) .

ثاني عشر : الإعتداد بالفصيح من كلام العرب :

❖ أعتد الدماميني بكلام العرب الفصيح في تقعيد قواعد اللغة العربية ،

سواء أكثرها كان استعماله أم قليلاً ، ومن أمثلة ذلك :

❖ في باب (المضمَر) يقول : ((" والعاقلات مطلقاً " سواء كان

الجمع الذي لهن جمع قلة أو جمع كثرة (بالعكس) ففعلن ونحوه

لهن أولى من فعلت ونحوه ، وكلاهما كثير فصيح نحو : ﴿

وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ... ﴾^(٢) ((^(٣) .

❖ وفي باب (إعراب المعتل الآخر) قال : ((" وربما قد جزم الياء

في السعة " كقراءة قنبل ﴿... إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ... ﴾^(٤) ، وهذا

مبني على أن (من) شرطية ، والظاهر تخريج الآية على أن (

من) موصولة لا شرطية فإثبات ياء (يتقي) حينئذ جائز بل هو

الواجب ، وإسكان الراء ليس جزمًا وإنما هو تخفيف لحركة الرفع

مثل : (وما يشعركم) بإسكان الراء هو فصيح وإن كان قليلاً

والظاهر تخريج التنزيل عليه^(٥) .

(١) المصدر نفسه : ٣ / ٢٤

(٢) ﴿ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢ / ٤٣ .

(٤) ﴿ قَالُوا أَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ سورة يوسف : ٩٠ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

ثالث عشر : الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال:

إنّ أكثر الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال ذكرها كما كانت موجودة عند ابن مالك في أثناء شرحه لكتابه تسهيل الفوائد ، إذ استشهد الدماميني في شرحه للتسهيل بالأجزاء الأربعة المطبوعة بر (٥٧١) من الآيات القرآنية ، و (١٠٣) من الأحاديث النبوية الشريفة ، و (٦٨٣) من الشواهد الشعرية ، و (٩) من الأمثال العربية .

رابع عشر: تعليقه على الأصح عند المصنف

كان الدماميني دقيقاً في تعليقاته في أثناء عرضه للمسائل النحوية ، ولاسيما (على الأصح) منها عند المصنف ، ومن تعليقاته على الأصح في باب المضمّر عند كلامه عن ضمير الشأن . إذ قال : ((" وكاد " كقوله تعالى في قراءة حمزة وحفص ﴿ ... مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ... ﴾ ^(١) ، بياء الغائب في (يزيغ) ، وحينئذ يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ بياء الغائب ، وبابه الشعر . وأحسن المصنف في التعبير بكاد دون عسى ؛ لأن الغالب في عسى اقتران خبرها بأن ، وقد قيل : إنها حينئذ غير ناسخة ؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر بأن وصلتها)) ^(٢) .

خامس عشر : مآخذ الدماميني على ابن مالك

كانت للدماميني بعض المآخذ على ابن مالك وعبر عنها بأساليب متنوعة من ذلك (حق المصنف ، أو ينبغي للمصنف ، أو الأولى للمصنف ، أو الأحسن أن لو قال المصنف ..) . إذ قال في أقسام الخبر عند كلامه عن ما يغني عن خبر اسم عين – باطراد – مصدر يؤكد أن حق المصنف أن يصرح بالوجوب

(١) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة التوبة : ١١٧ .

(٢) تعليق الفوائد : ٢ / ١٢٦

وليس الاطراد . إذ قال : ((وكان حق المصنف أن يصرح بالوجوب ، ليعلم أن الحذف فيما ذكره واجب ، وليس الاطراد بمغن عن ذلك ؛ لأنه يثبت مع الوجوب والجواز ، ولا دلالة على أحدهما : معيناً ، إذ الأعم لا إشعار له بالأخص المعين))^(١) .

وفي باب النائب عن الفاعل عند كلامه على عدم منع نيابة المنصوب بسقوط حرف الجر قبل الاسم المجرور مع وجود المنصوب بالفعل نفسه كما في المثال الآتي : ((اخترتُ زيداً من الرجال)) فيجوز أن تنيب المنصوب بعد حرف الجر - أي الرجال - مع وجود المنصوب بنفس الفعل - زيداً -^(٢)، وقول الدماميني أنه كان ينبغي على المصنف أن يقول خلافاً لأكثرهم ، ونص كلام الدماميني هو ((وكان ينبغي للمصنف أن يقول هنا : (خلافاً لأكثرهم) فإن الجمهور على منع المسألة))^(٣) .

وفي باب (الفاعل) عبر عن ذلك بـ (الأولى) عند كلامه عن (تاء التانيث الساكنة وتاء المضارع ، حين قال المصنف ويساويها - أي تاء التانيث الساكنة - في اللزوم وعدمه - تاء المضارع الغائبة - بالتاء الفوقية والتحتية)^(٤) .

فقال الدماميني : ((كان الأولى للمصنف أن لو قال : (ويساويها في اللحاق وعدمه) ، على التفصيل المتقدم ، أو (ويساويها فيما ذكر) ، وإلا فعبارته لا تقتضي المساواة في رتبة الجواز ، ثم الأولى أيضاً أن لو قال : (تاء المضارع)، فإن من جملة ما يشمله ذلك نحو : تقوم الهندات ، ولا تحس فيه تاء المضارع

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ١٢٦ .

(٢) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٥٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٥٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٣٥ .

الغائبة ؛ لأن الفعل للغائبات ... ، فالتاء في ذلك للتأنيث لا للخطاب ، وبدليل الماضي ، والمخاطب لا يقال له : غائب))^(١).

وفي باب (اسم الإشارة) عبر عن ذلك بـ (الأحسن) عند كلام المصنف عن سبب بناء اسم الإشارة يقول المصنف : ((وبني اسم الإشارة لتضمن معناه))^(٢).

فيقول الدماميني : ((وكان الأحسن أن لو قال المصنف : (لتضمن معنى حرفها) ؛ لأن المقتضى للبناء تضمن معنى الحرف ، لا مطلق تضمّن المعاني ، لكن قد علم أنّ الإشارة من معاني الحروف ، فكأنه قال ذلك))^(٣).

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٨

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٩ .

Linguistic and Syntactic Investigations in Al-Damamini's Taleek Alfara'ad Ala Tasheel Alfawa'ad

Abstract

The study consists of an introduction, preamble, four chapters and a conclusion.

The introduction includes the contents of the study, while the preamble deals with two investigations about the personalities of Ibn Malik and Al-Damamini.

Chapter one studies Al-Damamini's method in his Taleek Alfara'ad Ala Tasheel Alfawa'ad and it has two investigations: the first is Al-Damamini's syntactic and linguistic method, and the second one is the syntactic and linguistic sources.

Chapter two is about the syntactic sources. It has four investigations: the first one is about listening and it has three parts: the Holy Quran and its readings, the Prophet's Holy Hadeeth and the Arab's Speech (Poetry and Prose). The second one is about measurement and it also has three parts: the expressions he used to express measurement, kinds of measurement and ranks of measurement. The third one is about agreement and the fourth one is concerned with justification.

Chapter three deals with three investigations: the first one is about sound, and it has two divisions: vocal idioms and dialects. The second one is about the morphological aspects which are sub-divided into two parts: the structure of verbs and nouns, and the numerical Semantic of the morphological aspects.

In chapter four, the researcher deals with the syntactic investigations in Al-Damamini's Taleek Alfara'ad Ala Tasheel Alfawa'ad. It is divided into three investigations: the first one is about the study of the syntactic prefaces which is further divided into three divisions: speech and its contents, speech structure and analysis and definite and indefinite

nouns. The second one is about the nominal compound and it is subdivided into two parts: the primary word and the following one and the primary word abolishers. The third one is divided into three parts: the subject, the acting subject and the functioning.

The conclusion sums up the findings of the whole study. The researcher concluded that Al-Damamini didn't imitate others, but he discusses objects or supports others' views with evidence. Objection is the main characteristic feature in his book.